واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري

"دراسة ميدانية على عينة من مثقفين محافظة الاسماعيلية "

الباحثة: ريهام فتحي السيد
بحث مقدم ضمن مقتضيات الحصول على
درجة الماجستير في الآداب "علم الاجتماع"

الملخص: –

الاستقرار بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مؤشر على نجاح النظام السياسي وضرورة من ضرورات العيش الكريم لما له من آثار إيجابية على نمو وتطور الأفراد والمجتمعات والدول، ولأنه لا يمكن لمجتمع ما أن يحقق أي تنمية اقتصادية أو تعليمية أو ثقافية أو سياسية في غياب الاستقرار السياسي كما يشكل بعداً أساسياً في توفير حياة كريمة للأفراد وجعل الشخص أكثر قدرة على المشاركة واتخاذ القرار في المجتمع، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة، واستخدمت دليل المقابلة المتعمق كأداة أساسية لجمع البيانات الميدانية، وتم التطبيق على عينة عمديه بلغ عددها (٤٠) مفردة من مثقفي محافظة الإسماعيلية (أساتذة جامعة، إعلاميين، أعضاء أحزاب سياسية، وبعض من أدباء قصر الثقافة). وتوصل البحث إلى عدة نتائج لعل أهمها أن المبحوثين بنسبة (٩٥٪) يرون أن المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار، كما توصلت الدراسة إلي أن المبحوثين بنسبة (٩٢,٥٪) يرون أن التداول السلمي للسلطة له دور في تحقيق الاستقرار السياسي.

y :

Stability in all its economic, social and political dimensions is an indication of the success of the political system and a necessity of decent living because of its positive effects on the growth and development of individuals, societies and countries, and because a society cannot achieve any economic, educational, cultural or political development in the absence of political stability is an essential dimension in

providing a decent life for individuals and making a person more able to participate and make decisions in society, To achieve the objectives of the study and answer its questions, The researcher relied on the case study approach, and used the in-depth interview guide, and observation as a basic tools for collecting field data. It was applied to a deliberate sample of (40) individuals from the intellectuals of the Ismailia Governorate (academic professors, media professionals, members of political parties, some workers in the field of literature in the palace of culture).The research reached several results , perhaps the most important of which is that respondents (95%) believe that political participation is one of the positive criteria for judging the political system for stability, The study also found that respondents (92.5%) believe that the peaceful transfer of power has a role in achieving political stability.

مقدمة: –

يعد الاستقرار مطلباً اساسياً للأفراد و المجتمعات وكذلك النظم السياسية، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في الدولة سواء كان نظاماً ديمقراطيا أم ديكتاتورياً، فإنه يسعي إلي أن يكون حكمة مستقراً ولا يعني الاستقرار تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها بل يعني توفر فرص التداول السلمي للسلطة بين مختلف القوي السياسية وتوفير جو مناسب من حرية العمل السياسي وإعطاء فرصة المشاركة السياسية لكافة أبناء الشعب بل وتشجعهم عليها وذلك من خلال وجود مؤسسات سياسيه تدفعهم وتحثهم على المشاركة وصنع القرارات السياسة.

ويعد الاستقرار بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مؤشراً على نجاح أي نظام، وضرورة ملحة للعيش الكريم لما له من أثار إيجابية على نمو وتطور الأفراد والمجتمعات والدول، وهو هدف تسعي له كل الدول والمجتمعات دون استثناء، وتعد له الاستراتيجيات والخطط، لاستحاله تحقيق ثمة تنمية اقتصادية، أو تعليمية، أو ثقافية، أو سياسية في مجتمع ما في غياب الاستقرار السياسي، فهو شرط لازم للنهضة والتطور وضرورة حتمية للنماء والتقدم [١].

أولا: مشكلة الدراسة: –

يشهد العالم تحولات وتغيرات متعددة كما تشهد الدول العربية أيضا تحولات وتغيرات ومنعطفات سياسية وثقافية واجتماعية عبر قرن من الزمن وقد زادت وتيرة هذه التغيرات بشكل ملحوظ على جسر الألفية الثالثة وما واكبها من صراعات سياسية وعسكرية وثقافية تعصف في المنطقة العربية بشكل واضح وخطير فأصبح الاستقرار على مستوي الفرد والدولة مهدد بالخطر حيث إن العالم العربي له النصيب الأكبر من هذا.

ويعتبر الاستقرار من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون لهذه المجتمعات، فهو مفهوم نسبي تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، ولكونه الأساس في إدارة شئون المجتمع والدولة، ولتسطيع دولة أو مجتمع ما التقدم وتحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي لابد أن تكون مستقرة سياسيا. والاستقرار في أي نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية، ودرجة المأسسة من ناحية أخرى، بمعنى إن الاستقرار السياسي في المجتمع يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من جهة ودرجة المأسسة من ناحية أخري، باعتبار ان المأسسة السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية تتضمن المساواة بين المواطنين، ووجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها[٢] .

وهذا ما تؤكد عليه دراسة " مصعب شنين " والتي توصلت إلى أن الاستقرار يحتاج إلى مشاركة سياسية تسمح للمواطنين بتنفيذ برامجهم وابداء ملاحظتهم وانتقاداتهم حول سياسة معينة مع إمكانية تقديم حلول أو بدائل لهذه السياسة، وتحتاج المشاركة السياسة إلى استقرار داخل النظام السياسي [٣].

وأصبح الاستقرار السياسي في الوقت الحاضر من أهم التطلعات التي تسعي إليها الدول والشعوب لما له من انعكاسات إيجابية على الدولة والمجتمع معاً، وعلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا الاستقرار لا يتحقق إلا بتكاتف الدولة والمجتمع معاً(٤). لذلك سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري.

ثانيا: أهداف الدراسة: –

يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرف على واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري.

وينبثق من الهدف العام عدة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:

١- التعرف على مفهوم الاستقرار السياسي.

٢- التعرف على عوامل تحقيق الاستقرار السياسي.

٣- الكشف عن واقع المشاركة السياسية في المجتمع المصري.

٤- التعرف على أثر البناء المؤسسي لمؤسسات الدولة في المجتمع المصري.

٥- الكشف عن واقع التداول السلمي للسلطة في المجتمع المصري.

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل عام مؤداه: – ما واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري؟

وينبثق من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية تتمثل في الآتي: –

١- ما مفهوم الاستقرار السياسي؟

٢- ما عوامل تحقيق الاستقرار السياسي؟

٣- ما واقع المشاركة السياسية في المجتمع المصري؟

٤- ما أثر البناء المؤسسي لمؤسسات الدولة في المجتمع المصري؟

٥- ما واقع التداول السلمي للسلطة في المجتمع المصري؟

رابعا: أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: –

١- تنطلق الأهمية العلمية للدراسة الراهنة من توظيف تراث وادبيات ونظريات علم الاجتماع العام والسياسي على وجه الخصوص في الوصول إلى استنتاج من خلال الدراسة التي

تقوم على أسس منهجية للتعرف على واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري من خلال مؤشراته (المشاركة السياسية، البناء المؤسسي، التداول السلمي للسلطة).

٢- دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي باعتبار أن النسق السياسي أحد أهم الأنساق الاجتماعية وبيدوا ذلك واضحاً مما قاله اوجست كونت بأن اصلاح الفساد في أي مجتمع يتطلب اصلاح ثلاث نظم هي النظام السياسي ثم النظام العائلي ثم النظام التربوي الأخلاقي.

الأهمية العملية (المجتمعية): -

١- تكمن أهمية الدراسة في أن المجتمعات التي يتوفر بها قدر كاف من الاستقرار السياسي تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها وخلق بيئة سياسية واجتماعية تكون قادرة على تنفيذ البرامج الاجتماعية والسياسية الموجودة بها خاصة في هذه الفترة التي تشهد تغيرات وتطورات متلاحقة في كافة نواحي المجتمع.

٢- التأكيد على أن الاستقرار السياسي الذي يسود أي نظام ينعكس إيجابيا على درجة وعي وتنشئة مواطنيه بالدرجة الاولي وعلى قيام النظام الحاكم بالمساواة بين المواطنين وإتاحة الفرصة امامهم للمشاركة في صنع السياسات والقرارات التي تخص شئون حياتهم ومجتمعهم.

خامساً: مفاهيم الدراسة: -

١- مفهوم الاستقرار السياسي political stability: -

يعد مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً وهو مفهوم معياري حركي فما قد يتسبب في استقرار دولة ما قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخري، وهناك العديد من التعاريف التي قدمت بهدف تحديد تعريف للاستقرار وسوف نحاول تحديدها وصولا إلى تحديد تعريف للاستقرار السياسي. ويتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسي

ويشير مفهوم الاستقرار في القواميس إلى حالة الثبات والسكون، ويعرفه لسان العرب بأنه القرار في مكان أي قرار وثبوت [٥]. أما اللغة الإنجليزية فتعرف الاستقرار بأنه حالة من التوازن المستمر [٦].

ويشير الاستقرار في العلوم الاجتماعية بأنه ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ علية تغيير فجائي أو جذري من داخل أو خارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها، أما الاستقرار السياسي فهو يشير إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير

(٧). ويعرف الاستقرار بأنه: تزايد الشرعية والكفاءة في النظام بسبب عملية التغير التدريجي والمنضبط (٨).

ويعرف سعد الدين العثماني: الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها، في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغيرت للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين (٩).

ويعرفه لوسيان باي بأنه: يرتبط بالقدرة على إحداث التغير الموجة، كما يحتوي التلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة، أي أنه يرتبط بالتغير المحكوم الذي يهدف إلى اشباع الحاجات الأساسية لأكبر عدد من الأفراد (١٠).

أما ريتشار هيجوت يعرف الاستقرار السياسي بأنه: قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع بعيداً عن العنف، ومستند إلى الشرعية السياسية (١١).

وتعرف نفين مسعد الاستقرار السياسي: بأنه ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لأجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في اضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته (12).

التعريف الإجرائي للاستقرار السياسي: – مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يقوم بها النظام الحاكم التي تخلق حالة من التعاون والثقة بين السلطة والمجتمع وتخلق مناخا مستقر يساعد من خلال مؤسساته علي زيادة درجة المشاركة السياسية والمجتمعية واعتمدت الباحثة على ثلاث مؤشرات أساسية لقياس واقع الاستقرار السياسي وهي (المشاركة السياسية، التداول السلمي للسلطة، البناء المؤسسي).

سادساً: الدراسات السابقة: –

١–دراسة احمد محمد ناصر الدغمي (٢٠٢٠) بعنوان: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة واثرة على الاستقرار السياسي والتنمية "دراسة حالة (تركيا – لبنان) ٢٠٠٢– ٢٠١٨م " (١٣).

انطلقت مشكلة الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه ما دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة وأثرة على الاستقرار السياسي والتنمية دراسة حالة تركيا ولبنان خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٢-٢٠١٨؟ واستمدت الدراسة أهميتها من خلال بيان دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية حيث تعمل الأحزاب السياسية عند وصولها الي السلطة العامة على تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية. **ولتحقيق أهداف الدراسة** اعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي، ومنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف بين دور كل من حزب العدالة والتنمية والأحزاب اللبنانية حيث عمل حزب العدالة والتنمية على رسم سياسة عامة وتنفيذها على أرض الواقع ونتج عن ذلك الوصول إلى الاستقرار المنشود وتحقيق التطور والتقدم في التنمية، وفيما يتعلق بالأحزاب اللبنانية فأنها لم تستطيع تنفيذ السياسة العامة لها مما أدى ذلك التأثير بشكل سلبي على الاستقرار السياسي والتنمية.

٢-دراسة ريهام مصطفي مجدي (٢٠١٩) بعنوان: التحول الديمقراطي وتأثيره على الاستقرار السياسي "دراسة مقارنة"(١٤).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التحول الديمقراطي بدءاً من مفهوم الديمقراطية وتطورها وأشكالها الذي ينبثق منه عدة أهداف فرعية تتمثل في التعرف على الثوابت السياسية للديمقراطية الناجحة وصولا إلى دراسة التحول الديمقراطي من حيث مفهومه وسماته ومراحله وأنماطه وأسبابه ومؤشرات قياسه وعلاقته بالاستقرار السياسي. **ولتحقيق أهداف الدراسة** اعتمدت الباحثة على منهج الوصفي التحليلي، ومنهج المقارن، ومنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي فلا يمكن أن يتحقق الأول في ظل انعدام الآخر ومن ثم لن يستطيع أي نظام سياسي صاعد أن ينجح ويعيد الاستقرار السياسي من جديد إلا إذا نجح في تحقيق رخاء اقتصادي حقيقي يلمسه المواطن البسيط وهذا أمر بالغ الصعوبة في ظل التحديات الراهنة.

٣-دراسة وضاح إحسان (٢٠١٩) بعنوان: الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) (١٥).

انطلقت مشكله الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه ما مدى انعكاسات الفيدرالية على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ واستمدت الدراسة أهميتها من خلال التعرف

على أبرز الجوانب التي تعزز دور كل من الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق وتحقق الغاية من الهدف المنشود في تلك الدراسة وهو تحقيق الاستقرار السياسي. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال دراسة نظرية حول كل من مفهوم الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق، وتوضيح أبرز مبادئ النظام الفيدرالي، وبيان طريقه وتوزيع الاختصاصات، ودراسة مفهوم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات. **ولتحقيق أهداف الدراسة** اعتمدت الباحثة على منهج النظرية البنائية الوظيفية، ومنهج الاتصال.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق استقرار سياسي دون تحقيق استقرار مجتمعي بين مختلف مكونات الشعب العراقي وكذلك بيان الدور الذي تلعبه الفيدرالية في تعزيز مفهوم المشاركة السياسية والاقتصادية والإدارية ومالها من أثر في تحقيق الاستقرار في العراق.

٤-دراسة عبد العزيز عقيل (٢٠١٩) بعنوان: التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) [١٦].

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التنمية السياسية في دولة الكويت ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي. وقامت الدراسة على فرضية رئيسية مؤداه أن هناك علاقة ارتباطية بين التنمية والاستقرار حيث إذا وجدت التنمية وجد الاستقرار. **ولتحقيق أهداف الدراسة** اعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي المنشود لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سعى كافة الأطراف المعنية في الدولة إلى تحقيق التنمية السياسية المنشودة على أرض الواقع.

٥-دراسة محمد عبد الله محمد (٢٠١٧) بعنوان: الربيع العربي وأثرة على الاستقرار السياسي في اليمن (٢٠١٠-٢٠١٥) [١٧].

تتمحور مشكلة الدراسة حول بيان الأحداث والمتغيرات التي جعلت الربيع العربي في اليمن تؤثر بشكل سلبي على الاستقرار السياسي في اليمن بعد أن كانت حلم ينشد التغير إلى الأفضل، وقامت الدراسة على فرضية رئيسية مؤداه هناك علاقة عكسية بين الربيع العربي وبين الاستقرار السياسي في اليمن. وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الربيع العربي وبين الاستقرار السياسي في اليمن، ومعرفة الأثر الذي احدثه الربيع العربي على هذا الاستقرار من خلال توضيح طبيعة الدور الذي لعبته ثورة ١١فبراير في اليمن منذ اندلاعها في عام ٢٠١١وحتى

الآن. **ولتحقيق أهداف الدراسة** اعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي، ومنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج صنع القرار.

وتوصلت الدراسة إلى أن الربيع العربي وتحديداً ثورة ١١فبراير أدت إلى تهديد حقيقي للدولة الوطنية وأثرت تأثيراً سلبياً على الاستقرار السياسي في اليمن.

٦- دراسة ميثاء سليمان (٢٠١٥) بعنوان: أثر الاصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الأردن (٢٠١٠-٢٠١٤)[١٨].

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الاصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الأردن للفترة الواقعة بين (١٩٨٩-٢٠٠٩) والتعرف على أهم المعوقات التي تقف في وجه عملية الاصلاح السياسي، وقامت على فرضية أن هناك علاقة ارتباطية بين الاصلاح السياسي والاستقرار في الأردن فكلما ارتفعت مستويات الاصلاح أثر ذلك ايجابياً على الاستقرار السياسي للدولة الأردنية.

وتوصلت الدراسة إلى إن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالدول التي تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بأنه يتحقق بمزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية فإنها ترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها لأن الاستقرار السياسي يتطلب خطوات سياسية حقيقية قادرة على تحقيق الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع.

٧-دراسة محمد حسن عبد الحليم (٢٠١٤) بعنوان: التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية [١٩].

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية ومدى ارتباط اختلال الاستقرار السياسي بخطوات وجهود التحول الديمقراطي في تلك النظم. وترجع أهمية الدراسة من تناولها لموضوعين في غاية الاهمية وشديد الارتباط ببعضهما البعض وهما يثيران العديد من القضايا المهمة المتعلقة بالشرعية وأسس الطاعة السياسية والحكم الجيد والتوازن بين الدولة والمجتمع والمشاركة الشعبية والعنف السياسي. **ولتحقيق أهداف الدراسة** اعتمد الباحث على منهج تحليل النظم.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة جدلية وثيقة بين عمليات التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية بالإضافة إلى أن المشاركة السياسية التي تحققت في النظم السياسية العربية في إطار تجارب التحول الديمقراطي اتسمت بالمحدودية وعدم الفعالية.

سابعاً: التوجه النظري: –

تعتمد الباحثة في تفسيرها لقضية الدراسة على النظرية البنائية الوظيفية ومن هذا المنطلق نظرت البنائية الوظيفية إلى المجتمع كبناء مستقر وثابت نسبيا يتألف من مجموعة عناصر متكاملة مع بعضها، وكل منها يؤدى بالضرورة وظيفة إيجابية يخدم من خلالها البناء العام (٢٠). باعتبار أن المجتمع ما هو إلا بناء نظام اجتماعي يتكون من مجموعة من الانساق الاجتماعية المتبادلة وظيفيا مثل النسق السياسي، الاقتصادي، العائلي، الديني، الاخلاقي، وغير ذلك من الانساق الأخرى التي تؤثر على عملية استقرار مكونات البناء الاجتماعي أو المجتمع ووظائفه بصورة عامة (٢١).

فينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره نسقا اجتماعياً يشترك في القيم والأهداف التي لها صفة العمومية، في حين تعد الدولة نسقاً فرعياً يقوم بدور فعال في تحقيق وظائف ترتبط بأهداف المجتمع، فتنظر البنائية الوظيفية إلى السياسة باعتبارها أداة تتحقق عن طريقها أهداف المجتمع الكلية (٢٢).

والنسق السياسي له وظائف ظاهرة، فيعمل هذا النسق على المحافظة على الحقوق والواجبات السياسية للفرد والأعضاء أو التنظيم الاجتماعي ككل، وهذا يدل على أهمية وجود النسق السياسي كشرط أساسي لتحقيق الهدف، داخل النسق الأكبر، نظراً لأنه يقوم بعلميات اتخاذ القرار السياسي وتعبئة الموارد بصورة عامة وذلك من أجل تحقيق التوازن والتكامل والمحافظة على استمراريه النسق ووجوده واستقراره وأمنه (٢٣) .

ويمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل، فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلا يمكن أن تقوم بها الأسرة أو دار الحضانة، وحاجة المجتمع إلى التماسك قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد، كذلك حاجة المجتمع الى تحقيق استقراره السياسي فأنها تتطلب مشاركة أبناء الوطن في العمليات السياسية وتوفر ديمقراطية ومشاركة سياسية ووجود مؤسسات سياسية تحكم وتضبط المجتمع وتوفر مناخ سياسي سليم (٢٤).

ويعد تالكوت بارسونز من أشهر وأهم علماء الاجتماع الأمريكيين، الذين اهتموا بنمو وتطور النظرية الاجتماعية، وينظر التصور البنائي الوظيفي عند تالكوت بارسونز للواقع الاجتماعي باعتباره نسقاً يتكون من مجموعة من الأجزاء، ويتميز بسمتين أساسيتين، أولها: أن هناك اعتماداً متبادلاً بين الأجزاء التي يتكون منها النسق وثانيها: أن النسق يحافظ على ذاته فإذا أصابه تغير عاد إلي حالة توازنه الأولي (٢٥).

وأشار تالكوت بارسونز إلي الأهمية الوظيفة للنسق السياسي فقام بتوضيح دوره ووظيفته في الحياة الاجتماعية متمثلا في متابعة أهداف الحياة الاجتماعية ثم إنه انطلق في تحليلية للنسق السياسي من القوة باعتبارها صلب بنية النسق السياسي، والقوة كما يتصورها هي قدرة المجتمع على تعبئة وتحريك موارده من أجل تحقيق الأهداف التي تعبر عن مصالح عامة كما تعني أيضا المقدرة على صنع قرارات نافذة المفعول وهي تسري على كافة أعضاء المجتمع، والنسق السياسي يشتمل على مجموعة الأنشطة التي تتصل بأتخاذ القرارات وتعبئة الموارد فيتم تحقيق الهدف أي أنه يرسم للمجتمع أهدافة ويعمل على تعبئة الموارد الممكنة لتحقيق هذه الأهداف، والفكرة الرئيسية التي يقدمها بارسونز حول القوة هي أنها سلعة إيجابية متاحة للاستخدام من جانب كافة أعضاء المجتمع من أجل تحقيق أهداف مجتمعة ومن ثم تستفيد كافة الجماعات من استخدامها، انطلاقاً من مفهوم القوة كما تصورها بارسونز يمكن القول بأن كل فرد في المجتمعات المتقدمة لدية قوة فأصحاب الأصوات الانتخابية لديهم قوة شأنهم شأن رئيس الدولة ففي حالة التصويت يتبادل كل من الطرفين حقة في استخدام القوة لصياغة العملية السياسية(٢٦).

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية: –

اولاً : نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية التي تسعي الباحثة لأجراء دراسة ميدانية تستطيع من خلالها الوصول إلى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة وهي واقع الاستقرار السياسي في المجتمع المصري، وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن هذه الظاهرة.

ثانياً : منهج الدراسة: – تمشياً مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وجدت الباحثة ضرورة الاستعانة بأحد المداخل المنهجية والتي تمثلت في دراسة الحالة، وتعتبر دراسة الحالة منهج أساسي وهام من مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، وهي صورة من صور البحوث الكيفية كما تعد دراسة الحالة من أكثر مناهج البحث الاجتماعي انتشاراً وأكثرها استخداماً(٢٧). وتعرف بأنه أسلوب يقوم

على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة (٢٨).

ثالثاً : أدوات جمع البيانات: اعتمدت الباحثة على أداه دليل المقابلة المتعمق كأداة اساسية لجمع البيانات من الميدان ولقد أحتوي دليل المقابلة المتعمق على المحاور التالية: –

- **المحور الأول: المحور الأول: البيانات الأساسية: –**ويتضمن هذا المحور اسئلة تدور حول البيانات الأساسية للمبحوثين مثل (النوع، ومحل الإقامة، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، والوظيفة) وذلك للتعرف على خصائص مجتمع البحث.
- **المحور الثاني: الاستقرار السياسي: –**

ويتضمن هذا المحور اسئلة تدور حول الاستقرار السياسي مثل (التعرف على مفهوم الاستقرار السياسي؟، وعوامل تحقيق الاستقرار السياسي؟).

وتم تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة بنود وكل بند يحتوي على مجموعة من التساؤلات وتتمثل هذه البنود في:

أ- **المشاركة السياسية:** واشتمل هذا المؤشر على مجموعة تساؤلات تتمثل في (مدي المشاركة في الأحزاب السياسية؟، ويا تري المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار؟ ولماذا؟).

ب- **التداول السلمي للسلطة:** واشتمل هذا المؤشر على مجموعة تساؤلات تتمثل في (دور التداول السلمي للسلطة في تحقيق الاستقرار السياسي؟، وإلى أي مدي يوجد تداول سلمي للسلطة في مصر؟ وما الدليل على ذلك؟).

المؤسسات السياسية: واشتمل هذا المؤشر على مجموعة تساؤلات تتمثل في (إلى أي مدي تدعم المؤسسات السياسية الاستقرار السياسي؟، وما دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي ؟ولماذا؟).

رابعاً : مجالات الدراسة: –

١– المجال الجغرافي: – ويتحدد المجال الجغرافي لهذه الدراسة في محافظة الاسماعيلية

٢– المجال البشري: –ويتمثل المجال البشري في عينة من مثقفين محافظة الاسماعيلية.

٣– المجال الزمني: –ويقصد بالمجال الزمني الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية.

خامساً : خصائص مجتمع البحث: – طبقت الدراسة على عينة عمدية بلغ قوامها (٤٠) مفردة من مثقفين محافظة الاسماعيلية الذين يتمثلون في (الأساتذة الأكاديميين، وبعض من العاملين بمجال الادب في قصر الثقافة، وإعلامين، وأعضاء الأحزاب السياسية).

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (١) يوضح توزيع العينة وفقا للنوع

النوع	ك	%
ذكور	٢٦	٦٥
إناث	١٤	٣٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المثقفين من الذكور أعلي من نسبة المثقفات من الإناث حيث بلغت نسبة المثقفين من الذكور (٦٥٪) في حين بلغت نسبة المثقفات من الإناث (٣٥٪) ، **ويتفق ذلك مع دراسة "أميمة محمد"** التي توصلت إلي ارتفاع نسبة المثقفين من الذكور عن المثقفات من الإناث وارجعت ارتفاع المثقفين من الذكور إلي أننا نتعامل مع فئة لها خصوصيتها تتكون وتتشكل بصعوبة في ظل مجتمعنا، وتتضاعف المشقة أمام الإناث أكثر منها أمام الذكور، فنحن نعيش في مجتمع يفرض على المرأة كثير من القيود التي تكبلها وأدوار متعددة تجعلها في صراع دائم[٢٩] .

جدول رقم (٢) يوضح توزيع العينة وفقا لمحل الإقامة

محل الإقامة	ك	%
ريف	٥	١٢,٥
حضر	٣٥	٨٧,٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠

يتبين من قراءة بيانات الجدول السابق أن نسبة المثقفين الذين يعيشون في الحضر أعلى من نسبة المثقفين الذين يعيشون في الريف حيث بلغت نسبة المثقفين الذين يعيشون في الحضر (٨٧,٥٪) بينما المثقفين الذين يعيشون في الريف بلغت نسبتهم (١٢,٥٪) ويرجع ذلك إلي أن الحضر يتوفر بها المقومات التي تساعد الفرد على أن يصبح مثقف وينمي مهاراته فالحياة الحضرية يتوفر فيها برامج وندوات ثقافية ومؤسسات سياسية مثل الجمعيات الأهلية والأحزاب ودورها في رفع نسبة المثقفين والثقافة وكذلك نوع العمل في حين اقتصار نسبة كبيرة من أهل الريف على الأعمال الزراعية والمهنية، وهذا لا يعني أن الريف لا يحتوي على مثقفين لأنه من الريف خرج النجباء والأدباء العظماء ولكن جاءت النسبة مرتفعة في الحضر لأنه طبق دليل المقابلة المتعمق في مدينة الإسماعيلية.

جدول رقم (٣) يوضح توزيع العينة وفقا للحالة الزواجية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	١٠	٢٥
متزوج	٣٠	٧٥
أرمل	–	–
مطلق	–	–
الإجمالي	٤٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق أن النسبة الأعلى كانت للمثقفين المتزوجين حيث بلغت نسبتهم (٧٥٪) ويليه المثقف الأعزب بنسبة (٢٥٪) وترجع هذه النسبة ليس لعزوف المثقف عن الزواج للتفرغ للعمل الثقافي أنما نتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها أفراد المجتمع، بينما جاءت نسبة الأرمل والمطلق (٠٪).

جدول رقم (٤) يوضح توزيع العينة وفقا لعدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	ك	%
أقل من ٤	١٢	٣٠
من ٤ لأقل من ٦ أفراد	٢٥	٦٢,٥
من ٦ فأكثر	٣	٧,٥

الإجمالي	٤٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الأسرة التي يبلغ عدد أفرادها من ٤ لأقل من ٦ أفراد كانت لهم النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتها (٦٢,٥٪)، ويليه الأسرة التي بلغ عدد أفرادها أقل من ٤ بنسبة (٣٠٪)، ثم الأسرة التي بلغ عدد أفرادها من ٦ فأكثر بنسبة (٧,٥٪). نجد أن الاسر قليلة العدد لديه وقت للاهتمام بحضور الندوات التثقيفية والمشاركة السياسية ولديها وقت للحوار والمناقشة مع الابناء على عكس الأسر كثيرة العدد التي لا يتوفر الوقت لديهم للمشاركة وحضور الندوات وذلك رجع ضغط الظروف الاقتصادية عليهم.

جدول رقم (٥) يوضح توزيع العينة وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	%
تعليم متوسط	–	–
تعليم فوق متوسط	–	–
تعليم جامعي	٩	٢٢,٥
تعليم فوق جامعي	٣١	٧٧,٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠

يتضح من قراءة بيانات الجدول أن المستوي التعليم الفوق جامعي كانت له النسبة الأعلى بنسبة (٧٧,٥٪)، ويليه التعليم الجامعي بنسبة (٢٢,٥٪)، كما يتضح من هذا الجدول ايضا أنه توجد علاقة بين الحالة التعليمية ومستوي الثقافة التي يتمتع بها الفرد فكلما ارتفع مستوي التعليم كلما ارتفع مستوي الثقافة والمعرفة لدية. **ويتفق هذا مع دراسة "أميمة محمد السيد"** التي توصلت إلى ثمة حرص شديد من قبل المثقفين في إحراز واكتساب قدر من رأسمال الثقافي حيث بلغت نسبه الجامعيين(٦٩,٣٩٪) والحاصلين على ماجستير(٥,١٪)، دكتوراه (١٥,٣٥٪) ولمزيد من تحصيل رأسمال ثقافي من قبل المثقفين اهتم بعضهم على إحراز مؤهلات إضافية بخلاف المؤهل الاساسي مما يعكس قيمة العلم والمعرفة[٣٠] . وهذا لا يعني أن المثقف هو من يحصل على مؤهلات عليا فهناك أشخاص عالية من الثقافة والوعي والمعرفة ولم يحصل على مؤهل دراسي.

جدول رقم (٦) يوضح توزيع العينة وفقا للحالة المهنية

الحالة المهنية	ك	%
يعمل	٣٨	٩٥

لا يعمل	٢	٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن (٩٥٪) من المثقفين يعملون، وأن (٥٪) من المثقفين لا يعملون. وترجع ارتفاع نسبه المثقفين الذين يعملون إلى أن حصول الفرد على وظيفة يعزز شعوره بالرضا عن نفسه وشعوره بالإنجاز فالوظيفة تعمل على اثراء الفرد بالخبرات الحياتية والعملية لأداء مهام عملة كما يساعد العمل الشخص على اكتساب الخبرات وتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تعمل على التفاعل ونقل الخبرات **ويتفق هذا مع "ايهاب احمد محمد" في بحث له عن إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها** حيث رأي أن التفاعل يساعد على بناء المجتمع ويشعر كل فرد بالالتزام تجاه الأخر [٣١] . ويتضح أن العمل يرفع مستوي الوعي والمعرفة والمهارات والخبرات من خلال تفاعل الأفراد مع بعضهم في العمل.

جدول رقم (٧) يوضح توزيع العينة وقفا للوظيفة

الوظيفة	ك	%
موظف حكومي	٣٠	٧٥
موظف قطاع خاص	٥	١٢,٥
أعمال حرة	٣	٧,٥
أخري تذكر	–	–
الإجمالي	٤٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن الأفراد الذين يعملون في الوظائف الحكومية كانت لهم النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتهم (٧٥٪)، ثم الأفراد الذين يعملون في وظائف قطاع خاص بنسبة (١٢,٥٪)، ثم الأفراد الذين يعملون أعمال حرة بنسبة (٧,٥٪). **ويتفق هذا مع" دراسة أماني محمود"** التي توصلت أن العاملون في القطاع الحكومي أكثر مشاركة وتثقيف عن باقي القطاعات، ويرجع ذلك إلى اختلاف مواعيد العمل بين هذه القطاعات، فالقطاع الحكومي يتوفر لديه الوقت الكافي إلى حد ما للمشاركة السياسية والتثقيف، على عكس باقي القطاعات الذي لا تتيح ذلك الوقت للعاملين فيه [٣٢].

١- واقع الاستقرار السياسي في مصر والمؤشرات الدالة على ذلك: -

يكاد يجمع أعضاء الأحزاب السياسية على أن هناك استقرار سياسي في مصر وبرهنوا على ذلك من خلال المؤشرات التي تتمثل في: (وجود دستور ومجلس نواب وحكومة، وجود تعددية حزبية، وجود الأمن والأمان، توفير الاحتياجات الحياتية للمواطنين، وجود مؤسسات صناعية، وجود نهضه تنموية اقتصادية، الهدوء السياسي، قدرة الدولة على حماية المجتمع، هناك ترابط بين ابناء الوطن، وجود رئيس وحكومة).

أما الأساتذة الأكاديميين رأوا أن هناك استقرار سياسي في مصر وبرهنوا على ذلك من خلال المؤشرات التي تتمثل في: (الاجماع على الوضع الحالي والاقتناع به، وجود مشروعات تنمية في انحاء البلاد، عدم قيام ثورات، وجود هيكل سياسي قادر على السيطرة على أمور البلاد، وجود برلمان ووجود أحزاب عديدة، وجود مبادرة حياة كريمة، وجود محاربة للفساد من جهة الدولة، المنشئات العمرانية الجديدة، التطوير الحاصل في المؤسسات التعليمية، التطورات الاقتصادية في كافة المجالات الصناعية والتجارية والزراعية).

وأما العاملين بمجال الادب في قصر الثقافة يرون أن هناك استقرار سياسي في مصر وبرهنوا على ذلك من خلال المؤشرات التي تتمثل في: (دستور، عقد الانتخابات الرئاسية، حرية الجميع في التعبير عن أرائه، النمو الاقتصادي، العمل المؤسسي، الأمن والأمان) . في حين رأي المبحوث رقم (٤٠) من العاملين بمجال الادب في قصر الثقافة لا يوجد استقرار سياسي لأنه لا توجد أحزاب سياسية حقيقية والأحزاب الشكلية الحالية كرتونية ولا أحد يعرف عنها أي شيء.

أما الإعلاميين رأوا أن هناك استقرار سياسي في مصر وبرهنوا من خلال مؤشرات تتمثل في: (تحالف القوي السياسية، استقرار في المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كمية المشروعات الكبري التي تقام بشكل متواصل، فتح المجال لعدة مرشحين في الانتخابات ووضع معايير مناسبة للمرشحين تهتم بالكفاءة وليس المحسوبية، حالة الأمن بالشارع المصري، عودة هيبة الدولة).

تري الباحثة أن المبحوثين بنسبة (٦٧,٥٪) يرون أن هناك استقرار سياسي في مصر وبرهنوا على ذلك من خلال المؤشرات التي تتمثل في: (عقد الانتخابات الرئاسية، وجود نهضة تنموية واقتصادية، الهدوء السياسي، حرية الجميع في التعبير عن آرائه السياسية، توسعة عمرانية وبناء بنية تحتية على جميع المستويات، وجود وعي اجتماعي وتطوير عسكري، وجود اجماع على النظام الحالي والاقتناع به، وجود مشروعات تنمية في انحاء البلاد، قدرة الدولة على حماية المجتمع ووجود استقرار برلماني، وجود مجلس شيوخ، حالة الأمن والأمان للمواطنين وتوفير الاحتياجات الحياتية

لهم، عدم قيام ثورات أو حروب في الوقت الحالي، التطوير الحاصل في المؤسسات التعليمية من برامج دراسية جديدة وتغير أساليب التقويم، وجود مؤسسات صناعية، وجود تعددية للأحزاب السياسية، وجود استقرار داخلي في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحالف القوي السياسية، وجود مبادرة حياة كريمة وكلنا واحد ووجود محاربة للفساد من جهة الدولة، وجود مؤسسات قوية، فتح المجال لعدة مرشحين ووضع معايير مناسبة للمرشحين تهتم بالكفاءة وليس المحسوبية، وجود هيكل سياسي قادر على السيطرة على أمور البلاد، وجود دستور، غياب العنف السياسي). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " عمر بدر حصيد"** التي توصلت إلى أن نمط انتقال السلطة والشرعية وغياب العنف السياسي والحرص على مفهوم الوحدة الوطنية والتحول الديمقراطي وتوفير المناخ المناسب للمشاركة السياسية هي من أهم مؤشرات الدالة على وجود الاستقرار السياسي [٣٣]. في حين أن المبحوثين بنسبة (٣٢,٥٪) يرون عدم وجود استقرار سياسي في مصر وأكدوا علي ذلك من خلال: (أن الاستقرار الحادث استقرار شكلي ومظهري ، عدم وجود أحزاب سياسية قوية فالأحزاب الحالية أحزاب كرتونية ولا أحد يعرف عنها شيء، قلة الأمن والأمان التي يعيشها الشارع المصري من سرقة وجرائم قتل وغيرها، تدني مستوي المعيشة وعدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته، ارتفاع الأسعار وتدني الأجوار، عدم وجود معارضة سياسية تعبر عن رايها بحرية، عدم مشاركة معظم أفراد المجتمع خاصة فئة الشباب في التصويت في الانتخابات مما أضطر الهيئة العليا للانتخابات أن تقرر فرض غرامة على الممتنعين عن التصويت في الانتخابات). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " على عبد الكاظم** " التي توصلت إلي أن حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي يشهدها المجتمع تسبقها مظاهر اختلال التوازن التي تؤثر في ظهورها عدم تناسب القدرات الادائية للنظام في مواجهة التطلعات الاجتماعية المتنامية، وتخلف الأجهزة السياسية عن مواكبة سرعة التغيرات وأثارها، وغفلة القيادات الادارية والسياسية عن ادراك واستيعاب التطلعات والتغيرات الاجتماعية، وتدخل القوي الخارجية، بالإضافة إلي تغلب المؤثرات عدم الاستقرارية علي المؤثرات الاستقرارية[٣٤] .

٢- تعريف الاستقرار السياسي:

يكاد يجمع الأساتذة الأكاديميين على أن الاستقرار السياسي يعني قدرة الحكومة على تلبية مطالب الشعب وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية لجميع طوائف المجتمع ووجود نظام حكم

ديمقراطي وأحزاب سياسية حقيقية والتنافس على السلطة من خلال العمليات السياسية دون استخدام العنف.

أما أعضاء الأحزاب السياسية فعرفوا الاستقرار السياسي بأنه قدرة حكومة الشعب على المشاركة والوصول للسلطة من خلال العمليات السياسية واستقرار مؤسسات الدولة والقدرة على التحكم في نسب الفساد وتوفير الأمن في الداخل والخارج.

في حين يري الاعلاميين ومنهم رقم (د،هـ) على أن الاستقرار السياسي يعني وجود حكومة مؤثرة ايجابية على متطلبات المجتمع مادياً واجتماعياً وخدمياً وتلبية لاحتياجات المواطن بطريقة ملموسة وايضا نظام سياسي يساوي جميع الافراد في حقوق المشاركة السياسية بدون وساطة أو محسوبية. وعرفته المبحوثة رقم (ب) من الاعلامين بأن الاستقرار السياسي يشير إلى الاستقرار في النواحي المختلفة لأمور الدولة من استقرار اقتصادي واستقرار اجتماعي وتمكين لكافة أفراد المجتمع وتوفير حياة كريمة.

ويرى بعض العاملين بمجال الآدب في قصر الثقافة ومنهم رقم (٣٦، ٣٩، ٤٠) أن الاستقرار السياسي يعني وجود مؤسسات تعمل بنظام يتفق مع الدستور ووجود معارضة حقيقية للنظام الحاكم مع أمكانية تداول السلطة بين الأحزاب بدون عراقيل وإعطاء الأنسان حقه في التعبير والرأي.

وتري الباحثة من وجهة نظر المبحوثين أن الاستقرار السياسي يعرف بأنه البداية الحقيقية للتنمية وموصلة البناء والتعمير ووجود نظام حكم مبني على الأسس الديمقراطية وفيه تداول للسلطة وتعدد للأحزاب ذات المنهج الواضح ووجود مؤسسات تعمل بنظام يتفق مع الدستور وتوفر للفرد مقومات الحياة الكريمة وحل الصرعات والأزمات التي تحدث داخل المجتمع دون استخدام العنف. **وتتفق هذه النتيجة مع تعريف" سعد الدين العثماني"** الذي عرفة بأنه قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدراته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها، في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغيرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين [٣٥].

٣- عوامل تحقيق الاستقرار السياسي: -

يري الأساتذة الأكاديميين أن عوامل تحقيق الاستقرار السياسي تتمثل في: (القضاء على العشوائيات، قوة البناء الاقتصادي للدولة، تطبيق القانون، العدالة الاجتماعية، الاهتمام بدعم

الأسر الفقيرة، رفع معدل دخل الفرد، ديمقراطية النظام الحاكم، وجود إعلام هادف وبناء يساعد على وجود الاستقرار السياسي، الشفافية والوضوح فيما يخص أمور الدولة في مختلف النواحي، المدن الجديدة، مشاركة سياسية لكافة أفراد المجتمع، تمثيل للأحزاب والقوي السياسية في نظام الحكم، توفير الخدمات الأساسية، وجود حوار سياسي بناء، التنشئة السياسية، بناء الطرق والكباري).

أما أعضاء الأحزاب السياسية يرون أن عوامل الاستقرار السياسي تتمثل في: (الانتخابات الشفافة النزيهة، حكومة قوية، تحقيق المواطنة وحقوق الانسان، محليات مسئوله، وزرات فعالة، حرية التعبير عن الرأي، تداول السلطة، الاصلاح السياسي والمحاسبة، استقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية، تطوير الجانب العسكري، خلق معارضة قوية وبناءة، الأمن والأمان للمواطنين، توفير المتطلبات الحياتية للمواطنين، برلمان فعال).

وحدد المبحوثين من العاملين بمجال الأدب في قصر الثقافة أن عوامل تحقيق الاستقرار السياسي كما هي كالتالي: (الرخاء الاجتماعي، عدم وجود منازعات على حدود الدولة، تكوين أحزاب سياسية حقيقية، تحقيق التنمية، تحقيق العدالة، رفع كفاءة البنية التحتية، مشاركة كل من له الحق في الانتخابات).

ورأي المبحوثين من الإعلاميين أن عوامل تحقيق الاستقرار السياسي تتمثل في: (تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، الحفاظ على أمن المواطن واستقراره الاجتماعي، وجود أحزاب قوية لها تواجد في الشارع، أراده ووعي سياسي لدي العامة والمسؤولين متخذي القرار، المدن الجديدة، توافق القوي السياسية، حرية الرأي والتعبير، حياة كريمة للمواطنين، الاكتفاء الاقتصادي، المشاركة السياسية).

تبين من رصد وتحليل رؤي المبحوثين أن عوامل الاستقرار السياسي تتمثل في: (مشاركة سياسية لكافة أفراد المجتمع، وجود إعلام شفاف ونزيهة، قوة البناء الاقتصادي للدولة، الاصلاح السياسي، الاعتدال السياسي والمحاسبة، ديمقراطية النظام الحاكم، حياة كريمة للمواطنين، توفير فرص العمل ورفع معدل دخل الفرد، حكومة قوية، وزرات فعالة، محليات مسئولة، العامل الاجتماعي والسياسي، العامل الاقتصادي، العامل الأمني، الشفافية والوضوح فيما يخص أمور الدولة، وجود دستور، انتخابات سليمة ونزيهة، التنشئة السياسية، القضاء على العشوائيات، شعور المواطن بالأمن والأمان وبأن مقومات حياتهم الاساسية متوفرة بشكل طبيعي، الاهتمام

بدعم الأسر الفقيرة، وجود معارضة قوية، تحقيق التنمية، العدالة الاجتماعية، برلمان فعال، القضاء على الإرهاب، تدعيم الفئات الأقل تمثيل في المجتمع، وجود حوار سياسي، الحرية في التعبير، الرخاء الاجتماعي، عدم وجود منازعات على حدود الدولة، جودة التعليم، حرية الصحافة والاعلام، ارادة ووعي سياسي، وجود أحزاب قوية، اعطاء فرصة للتعبير وابداء الرأي، احترام الإنسان كإنسان يتمتع بالصفات الإنسانية وإعلاء مصلحة الـ "نحن" على الأنا، إعطاء فرصة للأحزاب لإبداء آرائها، تطبيق القانون). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " محمد شلبي"** التي توصلت إلي أن عوامل تحقيق الاستقرار السياسي في أي مجتمع تتعدد ما بين عوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، ومن الصعب أسناد ظاهرة الاستقرار السياسي لعامل معين، لكون الاستقرار السياسي يرتكز على مجموعة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تجعل من كل قوي المجتمع وفئاته العين الساهرة للحفاظ على الامن والاستقرار داخل المجتمع (٣٦) . **كما تتفق مع دراسة " ميثاء سليمان الصوالحة"** التي توصلت إلى إن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالدول التي تتعامل مع الاستقرار السياسي بأنه يتحقق بمزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية فإنها ترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها لأن الاستقرار السياسي يتطلب خطوات سياسية حقيقية قادرة على تحقيق الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع (٣٧).

أ- المشاركة السياسية: -

١- المشاركة في الاحزاب السياسية: -

اجمع أعضاء الأحزاب السياسية على المشاركة في الأحزاب السياسية وترجع مشاركتهم للأسباب التالية:(العمل في إطار وفي ظل مظلة شرعية وقانونية، لأن الأحزاب السياسية هي الركن الأساسي لقيام الديمقراطيات في أي دولة، لأنها المستقبل الرئيسي للمشاركة خاصة في السلطة التشريعية، لتحقيق ذاتي والعمل مع الجماهير ومساعدة الجماهير).

أما الأساتذة الأكاديميين ومنهم رقم (٤، ٦، ٧، ٨، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٠) لم يشاركوا في أحزاب سياسية لعدم تفرغهم للمشاركة، وعدم اهتمامهم بالأمور السياسية، وبسبب عدم قناعتهم بأي حزب من الأحزاب في مصر لأنها أحزاب على ورق ولا تأخذ حريتها في التعبير عن المواطن ولعدم وجود أحزاب تمارس سياسة واقعية وحقيقية داخل المجتمع فالأحزاب السياسية دورهم غير فعال في هذه الفترة فالكل يسعي غالبا لمصالح شخصية لا لمصلحة الوطن. وأكد

الأساتذة الأكاديميين ومنهم رقم (٩، ١١، ١٣، ١٩، ١٧) أنها تشارك في أحزاب سياسية لأن مصر اختلفت بعد ٢٠١١، وكان لديهم استعداد للمشاركة للوصول إلى الاستقرار، لأن المناخ السياسي يسع الجميع، ولكي أشعر بأنني فرد قادر على التعبير عن رأيه.

في حين رأي بعض العاملين بمجال الادب في قصر الثقافة ورقمهم (٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠) لم يشاركوا في أحزاب سياسية لعدم وجود أحزاب سياسية حقيقية واضحة الرؤية تعبر عن شعب مصر.

أما الإعلاميين ورقمهم (أ، ب، هـ) شاركت في الأحزاب للمشاركة في القرارات التي تحل مشاكل المواطنين، ولعضوية المجلس المحلي للمحافظة ومنهم من شارك مشاركة خدمية والمشاركة في الحزب له تأثير كبير في تحقيق التمكين الاجتماعي. بينما الإعلاميان رقما (ح، د) لم تشارك في حزب سياسي وذلك بسبب عدم وجود وقت كافي للمشاركة في الحزب.

تري الباحثة أن المبحوثين بنسبة(٧٢,٥٪) شاركت في الأحزاب وترجع مشاركتهم للأسباب التالية: (للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تحل مشاكل المواطنين ومن أجل العضوية في المجلس المحلي للمحافظة، ولكي أعمل في اطار وفي ظل مظلة قانونية وشرعية ، والمشاركة في الأحزاب هي الركيزة الأساسية لقيام الديمقراطية في أي دولة لأنه ازاي اكون شخص مثقف وغير مشارك في حزب سياسي، شاركت في أحزاب لأنني أحب العمل السياسي وأهتم به، من أجل تحقيق ذاتي والعمل مع الجماهير ومساعدة الآخرين ، لكي أشعر أنني فرد قادر على التعبير عن رأيه)، واختلف هذه النتيجة مع دراسة " أميمة محمد" التي توصلت إلى أن في مقابل الحرص الشديد من المثقف على إحراز رأسمال الثقافي والاجتماعي كان هناك عزوف من إحراز رأسمال السياسي في شكله المتمثل في عضويه الحزب، حيث عزف عن عضوية الأحزاب(٦٦٪) من المثقفين، مقابل(٣٢٪) فقط أعضاء في الأحزاب السياسية وهذا لا يعكس سوي عدم مصداقية فاعلية الأحزاب السياسية لدي المثقف ومن ثم فهي مؤشر غير دال على الممارسة السياسية للمثقف[٣٨] . في حين أن المبحوثين بنسبة (٢٧,٥٪) لم تشارك في أحزاب سياسية وأرجعت ذلك إلي: (أن الأحزاب السياسية دورهم غير فعال في هذه الفترة فالكل يسعي غالبا لمصالح شخصية ولا توجد استراتيجيات ثابتة، لأنني غير مهتم بالعمل السياسي، لعدم وجود أحزاب حقيقية واضحة الرؤية، لأنني لم أشعر بجدوي العمل السياسي، لأنني لا أحب أن أضع نفسي في أطر فلسفة معينة، لأنني لا أرغب في العمل السياسي، لعدم قناعتي بأي حزب من الأحزاب في مصر، لأن الوقت المتاح

الوفرة لنفسي ولخدمة أسرتي وعملي). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " عبد الغني تيسير محمد"** التي توصلت إلى أن ضعف المشاركة الحزبية نتيجة عدم وجود برامج حقيقية لهذه الأحزاب تهدف إلى وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية [٣٩].

٢- المشاركة السياسية أحد المعايير الايجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار ولماذا: -

يكاد يجمع الأساتذة الأكاديميين على أن المشاركة السياسية أحد المعايير الايجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار لأن الاقبال على المشاركة يعبر عن وجود مناخ تنافسي جيد ولأنها أحد المؤشرات الصادقة.

وأكد أعضاء الأحزاب السياسية أن المشاركة السياسية أحد المعايير الايجابية للحكم على النظام بالاستقرار لأن استقرار النظام السياسي وقوته يعود باستقرار سياسي يؤهل تنمية حقيقية في المجتمع بأسره.

واجمع العاملين بمجال الأدب في قصر الثقافة على أن المشاركة السياسية أحد المعايير الايجابية للحكم على النظام بالاستقرار لأن يعطيه الحق في التعبير عن الرأي وممارسة حقة السياسي.

أما الاعلاميين ومنهم رقم (أ، هـ، د) رأوا أن المشاركة السياسية أحد المعايير الايجابية للحكم على النظام بالاستقرار لأن المشاركة السياسية هي أن يكون المواطن له دور فعال ومؤثر في صنع الحياة والنظام السياسي. إلا أن الإعلاميان رقما (ب، ج) رأوا أن المشاركة ليست المعيار الإيجابي للحكم على النظام بالاستقرار السياسي لأن النهوض بنواحي الحياة في الدولة أفضل معيار للحكم على النظام السياسي بالاستقرار وهذا حادث بالفعل من نهضة تنموية حادثة على كل المستويات.

تري الباحثة أن المبحوثين بنسبة (٩٥٪) يرون أن المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار وذلك للأسباب التالية: (لأن عدم المشاركة والمصادرة علي رأي المواطن تعبير عن أحدي صور القمع والديكتاتورية، لأن المشاركة تعبر عن حالة الاستقرار الموجودة في المجتمع ، المشاركة تدل علي وجود نظام ديمقراطي خاصة في حالة تمكين الأحزاب السياسية من ممارسة دورها السياسي، لأن المشاركة هي أن يكون للمواطن دور فعال ومؤثر في صنع الحياة والنظام السياسي، لمناقشة النظام السياسي ومعرفة كيفية التحاور معه، لأنها تعبر عن أن الشعب راضي عن هذا النظام ولكن توجد أشياء أخري مثل العمليات

التنموية، تؤدي إلي قرارات لصالح المواطن فالمشاركة واحترام رأي الأغلبية يؤدي للاستقرار، تعبر عن الحرية ووجود نظام سياسي شرعي يسعي لأشراك كافة أفراد المجتمع، تساعد في أضافة أفكار حديثة للمشاركين الفعالين في النظام السياسي مما يحسن ويزيد الاستقرار، وتعني احساس المواطن بالأمان وعدم الخوف مما يؤدي للاستقرار، وتوضح نسب المشاركة عن مدي اهتمام الشعب بالنظام السياسي وانعكاس ذلك على استقراره). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " غرمه محمد"** التي توصلت إلي أن الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية يكمل بعضهما فكلما ارتفعت نسبة المشاركة السياسية للأفراد زاد من شرعية النظام وأدي ذلك لتحقيق استقرار سياسي(٤٠) **كما تتفق مع دراسة "مصعب شنين"** التي توصلت إلى أن الاستقرار السياسي يحتاج إلى مشاركة سياسية تسمح للمواطنين سواء عن طريق الترشح أو عن طريق الانتخابات بتنفيذ برامجهم وابداء ملاحظاتهم وانتقاداتهم حول سياسة معينة مع إمكانية تقديم حلول أو بدائل لهذه السياسة، كما تحتاج المشاركة السياسية إلى استقرار داخل النظام السياسي(٤١) .في حين أن المبحوثين بنسبة (٥٪) يرون أن المشاركة السياسية ليست المعيار الايجابي للحكم على النظام بالاستقرار.

ب–التداول السلمي للسلطة: –

١– دور التداول السلمي للسلطة في تحقيق الاستقرار السياسي: –

رأي أعضاء الأحزاب السياسية أن التداول السلمي للسلطة له دور في تحقيق الاستقرار السياسي لأنه يعطي الفرصة أمام الاشخاص للمشاركة كناخبين مما يشعرهم بالحرية التي يتحها هذا النظام وأنه يعطي فرصة لكل من تتوفر لدية القدرة على المشاركة، ولأنه يعطي احساس بالاستقرار السياسي، ولكن في وجود مرشحين لهم سابقة اعمال تعطي ثقة للمواطن في اختيار المرشح ولأنه يجنب البلاد والوطن وبلات الفوضى وعدم الاستقرار، وأثرة يكون واضحا في استقرار الحياة الاجتماعية وتوفير الأمن والأمان.

أما الأساتذة الأكاديميين يرون أن التداول السلمي للسلطة له دور في تحقيق الاستقرار السياسي لأن النزاع على السلطة ينزع الأمان من الناس وتزداد الرغبة على عدم المشاركة السياسية ويؤدي ذلك إلى عدم الاهتمام بالفقراء واحتياجاتهم وعدم العمل على تحسين وضعهم، ولأنه دليل على حرية الرأي والنضج السياسي داخل المجتمع. أما المبحوثة رقم (١٢) من الأساتذة الأكاديميين تري أن التداول السلمي للسلطة ليس له دور في تحقيق الاستقرار السياسي لأنه كل من له سلطة

له أراء مختلفة عن الأخر. ورأي المبحوث رقم (٧) من الأساتذة الأكاديميين أن التداول السلمي للسلطة ليس له دور في تحقيق الاستقرار السياسي لأنه غير معمول به.

ورأي الاعلاميين ورقمهم (أ، ب، ج، د، هـ) أن التداول السلمي للسلطة له دور في تحقيق الاستقرار السياسي ودور في تحقيق التمكين الاجتماعي لأن تداول السلطة مطلوب والتداول في مصر يأتي وفقاً للدستور المصري ووفق انتخابات تجري في مواعيدها والتداول السلمي يساهم في الاستقرار السياسي حيث مع النزاعات والصراعات لا يوجد استقرار.

أكد العاملين بمجال الادب في قصر الثقافة أن التداول السلمي للسلطة له دور في تحقيق الاستقرار السياسي ودعم ذلك المبحوثين رقم (٣٧، ٣٨، ٣٩) من العاملين بمجال الأدب أن التداول له دور في تحقيق الاستقرار لأنه يدل على وجود نظام مستقر يتيح لكل الأفراد المنافسة على السلطة وتفصل بينهم نسب التصويت فهو يتح الاستفادة من كافة الخبرات التي تتصدي لاتخاذ القرار السياسي.

تري الباحثة أن المبحوثين بنسبة (٩٢,٥٪) يرون أن التداول السلمي للسلطة له دور في تحقيق الاستقرار السياسي لأنه: (يمكن كل القوي في اداء دورها في بناء الوطن وتحديداً القوي السياسية، من أهدف التداول السلمي للسلطة تحقيق الاستقرار السياسي، يساهم في التمكين وخاصة الكفاءات الإدارية والفنية التي تخدم منظومة التنمية، ولكنه يختلف هذا الأمر من مجتمع لأخر، أول وأهم دور يحقق الاستقرار السياسي وحتي لا يحدث خلاف بين الفصائل السياسية المختلفة، والتداول في مصر يأتي وفقا للدستور المصري ووفق انتخابات تجري في مواعيدها، يعطي احساس بالاستقرار ولكن مع وجود مرشحين لهم اعمال تعطي ثقة للمواطن في اختيار المرشح، يجنب البلاد والوطن وبلات الفوضى وعدم الاستقرار، يؤثر على الصحة والاقتصاد والتعليم، دليل على حرية الرآي والنضج السياسي داخل المجتمع، النزاع على السلطة ينزع الأمان من الناس وتزداد الرغبة على عدم المشاركة السياسية، يحقق عدالة اجتماعية، يتح الفرص امام الأفراد لتولي المهام لأنه يعطي الفرصة امام الاشخاص للمشاركة كناخبين مما يشعرهم بالحرية التي يتحها هذا النظام، لأن الاستقرار السياسي يؤدي الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، يتيح الاستفادة من كافة الخبرات التي تتصدي لاتخاذ القرار السياسي، لأن الرئيس يعرف أنه سيحكم فترة معينة ومن خلال هذه الفترة إذا اجاد في تحقيق المطالب سوف ينتجب لمرة ثانية، يمنح المجتمع عوامل ترابطه وتطويره عن طريق الاصلاح). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " محمد حسن**

دخيل" الذي توصل إلى أن التداول السلمي للسلطة مبدأ ديمقراطياً يحكم آليات التناوب أو التعاقب على السلطة بطريقة سلمية وهو يفترض ثبات محل السلطة وموقعها وتغير الأشخاص القابضين عليها بالتناوب. وذلك من خلال تحديد النطاق الزمني لتولي السلطة، وهذا التحديد قد يقف عند حد توقيت تولي السلطة بمدة زمنية معينة أو يمتد نحو تحديد عدد مرات تولي السلطة [٤٢]. في حين أن المبحوثين بنسبة (٧,٥٪) يرون أن التداول السلمي ليس له دور في تحقيق الاستقرار السياسي.

٢- التداول السلمي للسلطة في مصر وما الدليل على ذلك: -

رأي المبحوث رقم (٤٠) من العاملين بمجال الأدب في قصر الثقافة يوجد تداول للسلطة في مصر بدليل الانتخابات التي يخرج فيها الشعب للتصويت للحاكم الذي يراه مناسبا وقادر على القيادة واقتراع الدستور. في حين رأي المبحوث رقم (٣٧) من العاملين بمجال الادب أنه لا يوجد تداول سلمي للسلطة في مصر بدليل الواقع الذي يعيشه المجتمع. ورأى المبحوث رقم (٣٨) من العاملين بمجال الأدب لا يوجد تداول سلمي للسلطة في مصر بدليل لا توجد حياة ديمقراطية تتيح التداول على السلطة ولا توجد أحزاب سياسية قوية تنافس على الحكم.

وذكرت المبحوثة رقم (١٤) من الأساتذة الأكاديميين يوجد تداول للسلطة في مصر بدليل جاء بالمادة الخاصة من الدستور يقوم النظام السياسي على اساس التعددية السياسية الحزبية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات، في حين رأي المبحوث رقم (٦) من الأساتذة الأكاديميين لا يوجد تداول سلمي للسلطة في مصر نتيجة خروج مصر من ثورتين متتاليتين.

ورأت المبحوثة رقم (٣٥) من أعضاء الأحزاب السياسية يوجد تداول للسلطة في مصر بدليل الانتخابات التي يتم اجراؤها والمشاركة الفعالة من جانب الشعب ودعمه للانتخابات. وذكرت المبحوثة رقم (٢٤) من أعضاء الأحزاب السياسية يوجد تداول للسلطة في مصر من أجل تجنب البلاد الصدام المسلح والحرب الأهلية، واستقرار البلاد، وتوفير الأمن والأمان. ورأي المبحوث رقم (٢١) من أعضاء الأحزاب السياسية يوجد تداول سلمي للسلطة في مصر والدليل فترات حكم الرئيس بانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وهذا ما حدث في ٢٠١٤، ٢٠١٨ والتنافس الديمقراطي الذي جرى في الاستحقاقين.

ورأي المبحوث رقم (د) من الإعلاميين أن هناك تداول سلمي للسلطة في مصر بدليل فتح المجال للمرشحين في الانتخابات ووضع معايير للمرشحين تهتم بالكفاءة.

تري الباحثة أن المبحوثين بنسبة (٥٧,٥٪) يرون عدم وجد تداول سلمي للسلطة في مصر، في حين أن المبحوثين بنسبة (٤٢,٥٪) أجمع أن هناك تداول سلمي للسلطة في مصر بدليل: (و جود دستور مصري يحقق التداول السلمي للسلطة حيث جاء بالمادة الخاصة من الدستور يقوم النظام السياسي على اساس التعددية السياسية الحزبية والفصل بين السلطات، الانتخابات التي يتم اجرائها على كل المستويات (الرئاسية- التشريعية) والمشاركة الفعالة من جانب الشعب ودعمة لهذه الانتخابات، تجنب البلاد الصدام المسلح والحرب الأهلية وتوفير الأمن والأمان). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " ميثاء سليمان الصوالحة"** التي توصلت إلي السعي لتداول السلطة وفق قاعدة الأغلبية في السلطة التنفيذية والأقلية في المعارضة السياسية وذلك بهدف تشكيل حراك سياسي واجتماعي واسع، وبناء ديناميكيات تطوير المجتمع والحياة، وهو ما يزيد من ارتباط الحكومة بالشعب وأغلبيته ومصالحة ويجعل لها قوة جماهيرية تسندها تدافع عن برامجها وتوجهاتها (٤٣).

المؤسسات السياسية: –

١– دعم المؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية) للاستقرار السياسي ولماذا: –

رأي أعضاء الأحزاب السياسية أن المؤسسات السياسية تدعم الاستقرار ودعمت ذلك المبحوثة رقم (٢٤) من أعضاء الأحزاب السياسية أن المؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية) تدعم الاستقرار السياسي لأن العمل الحزبي يشكل حراك على كل المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل النظام السياسي وخلق ثقافة المشاركة. في حين يري المبحوثين ورقمهم (٢٨، ٢٩، ٣١) من أعضاء الأحزاب السياسية تري أن المؤسسات السياسية لا تدعم الاستقرار السياسي.

وأجمع الأساتذة الأكاديميين على أن المؤسسات السياسية تدعم الاستقرار السياسي لأن المنافسة الشرعية بين الاحزاب ينتج عنها حياة سليمة ومستقرة وقوية. ورأي المبحوث رقم (١٢) من الأساتذة الأكاديميين أن المؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية) تدعم الاستقرار السياسي فجميع المؤسسات تعمل وفقا لمصلحة الدولة وأفرادها.

أما الإعلاميين ورقمهم (أ، د، ج) أن المؤسسات السياسية لا تدعم الاستقرار السياسي لأن دورها ليس فعال وما زالت تقوم بدعم أفراد غير مؤهلين، ولكنها في الطريق ويجب هذا التجهيز ليس فقط قبل الانتخابات بفترة قليلة. ورأي المبحوثان رقما (ب، هـ) من الاعلاميين أن

المؤسسات السياسية تدعم الاستقرار السياسي لأنه دور الأحزاب في المقام الأول وهو دور سياسي في خدمة الوطن والمواطنين.

ويري العاملين بمجال الأدب في قصر الثقافة (٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠) أن المؤسسات السياسية تدعم الاستقرار السياسي، ولكن هذه المؤسسات التي يتوفر لها المشاركة السياسية من خلال التواجد في البرلمان. أما المبحوث رقم (٣٨) من العاملين بمجال الأدب أن المؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية) لا تدعم الاستقرار السياسي لأنها لا تمارس السياسية بشكل حقيقي.

- تري الباحثة أن المبحوثين بنسبة (٨٢,٥٪) أجمعو على أن المؤسسات السياسية تدعم الاستقرار السياسي لأن: (العمل الحزبي بكل حالة حراك على كل المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل النظام السياسي يخلق ثقافة المشاركة، لأنها من خلال الاستقرار تسطيع تحقيق أهدافها، كلما كان هناك توافق بين المؤسسات السياسية كلما كان هناك استقرار سياسي ، بالطبع المؤسسات تدعم الاستقرار السياسي وتسعي من حقة الرأي والرأي الأخر، فجميع المؤسسات تعمل وفقا لمصلحة الدولة وأفرادها طالما تسير في اتجاه مصلحة البلاد والعباد، لأن دور الأحزاب في المقام الأول هو دور سياسي في خدمه المواطنين والوطن، لأنها تسعي للتقرب من السلطة الحاكمة، المؤسسات السياسية التي يتوفر لها المشاركة السياسية من خلال التواجد في البرلمان). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "سهيلة هادي"** التي توصلت إلي أن الاستقرار السياسي لا يتحقق إلا في وجود مؤسسات سياسية تقوم على المأسسة السياسية التي تعمل على تدعيم المشاركة السياسية [٤٤]. **كما تتفق مع ما اكد علية" حسن علوان البيج"** في كتابة المشاركة السياسية ، الأهمية الانماط، الابعاد الأهمية حيث أكد على أن المؤسسات السياسية تمثل القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها فالديمقراطية السليمة تعتمد على قوة المؤسسات التي تقف بين الحكومة والمواطنين وتدفع عن حقوق هؤلاء المواطنين وتسعي للحفاظ على الاستقرار السياسي [٤٥]. في حين أن المبحوثين بنسبة (١٧,٥٪) يرون أن المؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية) لا تدعم الاستقرار السياسي لأن دورها ليس فعال لأنها ما زالت تقوم بدعم أفراد غير مؤهلين ولكنها في الطريق ويجب هذا التجهيز ليس فقط قبل الانتخابات بفترة قليلة.

٢- دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي وأهم هذه الأدوار التي تقوم بها: -

رأي الأساتذة الأكاديميين أن الأحزاب السياسية لها دور في تحقيق الاستقرار السياسي ودعمت ذلك المبحوثة رقم (١٢) من الأساتذة الأكاديميين أن للأحزاب السياسية دور في تحقيق الاستقرار وأهم هذه الأدوار تتمثل فيما يلي: توافقها مع النظام السياسي ومشاركتها بفاعلية في الحياة السياسية بشكل ايجابي. ورأي المبحوث رقم (٦) من الأساتذة الأكاديميين أن الأحزاب لها دور في تحقيق الاستقرار السياسي إذا كانت فعالة ولديها كوادر ومؤثرة في النظام الحاكم. وذكر المبحوث رقم (١٩) من الأساتذة الأكاديميين أن للأحزاب دور في تحقيق الاستقرار السياسي لأن الحزب صاحب تأثير في الشارع فمن خلال تصريحاته يمكن أن يؤدي إلى استقرار أو فوض وخروج الشعب. في حين رأى الأستاذان الأكاديميان رقما (١٥، ٢٠) لا يوجد للأحزاب السياسية دور في تحقيق الاستقرار في مصر وذلك لإن معظم الأحزاب تريد الحصول على رضا الحاكم فقط دون استخدام سلطاته في معارضة من يحكم. فلا توجد أحزاب سياسية فاعلة وحقيقية.

ورأي أعضاء الأحزاب السياسية أن للأحزاب السياسية دور في تحقيق الاستقرار السياسي وذكر المبحوث رقم (٢٨) من أعضاء الأحزاب السياسية أن الأحزاب السياسية لها دور في تحقيق الاستقرار وأهم هذه الأدوار تتمثل فيما يلي:(مناقشة القوانين والتشريعات، لدعم الحكومة بارائها ونصائحها، تأهيل الكوادر السياسية، ترشيح النواب للمجالس المختلفة).

وذكرت المبحوثة رقم (٣١) من أعضاء الأحزاب السياسية أن الأحزاب السياسية لها دور في تحقيق الاستقرار وأهم هذه الأدوار تتمثل فيما يلي: -الأحزاب السياسية دورها مساعدة السلطة في تقديم مقترحات للتطوير ولابد من دعم النظام السياسي والديمقراطية والقبول بنتائج الانتخابات.

وأشارت المبحوثة رقم (٣٥) من أعضاء الأحزاب السياسية أن للأحزاب السياسية دور في تحقيق الاستقرار وأهم هذه الأدوار تتمثل فيما يلي: فالأحزاب جزء لا يتجزأ من عملية الديمقراطية وبالتالي تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي لأنها بمثابة مدرسة لتعليم النشء وزيادة الوعي لدي الجماهير. أما أعضاء الأحزاب رقم (٢٩، ٣٢) رأت أن الأحزاب السياسية ليس لها دور في تحقيق الاستقرار.

ورأي العاملين بمجال الأدب رقم (٣٦، ٣٩) أن الأحزاب السياسية لها دور في تحقيق الاستقرار وأهم هذه الأدوار تتمثل فيما يلي: المشاركة المجتمعية وتوعية المواطنين. أما العاملين

بمجال الأدب رقم (٣٧، ٣٨، ٤٠) أن الأحزاب السياسية ليس لها دور في تحقيق الاستقرار السياسي.

واكد الإعلاميين (ب، هـ، ج، د) أن للأحزاب السياسية دور في تحقيق الاستقرار وأهم هذه الأدوار قيام الأحزاب بدور اجتماعي وفعال مع الناس الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على حياة الناس وبدوره ينعكس على حالة الاستقرار السياسي ودورها في عرض جداول مرشحين مؤهلين مع برنامج سياسي له سابقة اعمال.

أما المبحوث رقم (أ) من الاعلامين لا يوجد للأحزاب السياسية دور في تحقيق الاستقرار وذلك بسبب عدم وجود أحزاب بالمعني الحقيقي.

تري الباحثة أن المبحوثين بنسبة(٧٢,٥٪) أتفقو أن الأحزاب السياسية لها دور في تحقيق الاستقرار السياسي وأهم هذه الأدوار تتمثل فيما يلي: (دور النواب في معالجة المشكلات المجتمعية، ضمانة مشاركة جميع الطوائف، دور فعال ومهم في توعية الأفراد داخل المجتمع، دورها الاساسي تحقيق الاستقرار اذا تم ذلك بشكل صحيح ودورها في عرض جداول مرشحين مؤهلين مع برنامج سياسي له سابقه اعمال، توافقها مع النظام السياسي ومشاركتها بفاعلية في الحياة السياسية، لأنها بمثابه مدرسة لتعليم النشء وزيادة الوعي لدي الجماهير، تسعي جميعها لمصلحة الوطن، المشاركة المجتمعية، التعامل بشكل اجتماعي وفعال على أرض المجتمع، اثارة الرأي العام، اذا كانت فعالة ولديها كوادر ومؤثرة في النظام الحاكم، مساندة السلطة في تحقيق أهدافة، تعبر عن الرأي والرأي الأخر، لا تمكن من تسلط الفرد على السلطة، مطالبة السلطة بالحقوق المشروعة للمواطنين، تمثل حلقة وصل بين الحاكم والشعب، دورها مساعدة السلطة في تقديم مقترحات للتطوير، مناقشة القوانين والتشريعات). في حين أن المبحوثين بنسبة(٢٧,٥٪) رأوا أن الأحزاب السياسية ليس لها دور في تحقيق الاستقرار. **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "أحمد ناصوري"** التي توصلت إلى فيما يخص دور الأحزاب السياسية فإن ثمة ضعف وتراجع لهذا الدور بشكل عام وذلك يعود أساسا إلى ضعف الأحزاب المشاركة في البرلمانات والحكومات وهامشيتها وعجزها عن اتخاذ المبادرة في أي من المجالين التشريعي أو التنفيذي وهي غالبا تدور في فلك الحاكم أو الحزب الحاكم(٤٦). **كما تتفق مع دراسة "منال محمود كريم"** التي توصلت أن دور الأحزاب في تعزيز النهج الديمقراطي والمشاركة السياسية كان متوسط ولعل ذلك بسبب ضعف الاحزاب في بناء قاعدة جماهيرية تؤمن بالعمل الحزبي ولعل هذا افرز مسالتين هامتين الاولي محدودية فرص الاحزاب

في الوصول إلى قبة البرلمان والثانية أن سلوك الناخب في الانتخابات يعكس عدم ثقته بقدرة الاحزاب على إحداث تغيرات جوهرية فيما لو وصل هذا الحزب أو ذلك إلي القبة[٤٧].

هوامش البحث:

[١]) بهاء الدين مكاوي: الاستقرار السياسي مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه، مقال منشور في جريدة الصحافة، بتاريخ ٢٨اغسطس ٢٠١٧، متاح على الموقع الإلكتروني: http:// alsahafasd.com

[٢]) ثامر كامل محمد الخزرجى: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي، عمان،٢٠٠٤، ص ١٨٤

[٣]) مصعب شنين: أثر الاستقرار السياسي علي التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قصدى مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسة،٢٠١٣، ص١٩

[٤]) أحمد شحاذه محمد: طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد٦، العدد٦٥، ٢٠٢١، ص٦٣

[٥]) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج٤١، ١٩٨١، ٣٥٧٩-٣٥٨٠

[٦]) نفين مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٤، ص٣٩-٤١

[٧]) محمد ضياء الدين محمد: الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان " الجبهة الإسلامية نموذجا"، دار الألوكة،عمان ، ٢٠١٣، ص٢٠

[٨]) منار محمد الرشوانى: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات ، ٢٠٠٣، ص٢٠

[٩]) سعد الدين العثماني: الوسطية في الاستقرار السياسي ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد٢٩٨٢، الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٠، ص١

متاح على الموقع الإلكتروني: - http://www.alwasatnews.com

[١٠])كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ،١٩٨٧، ص٣٠٣

[١١]) ريتشار هيجوت: نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبدالرحمن ومحمد عبد الحميد ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان ، ٢٠٠١،ص٢٢٥

[١٢]) نفين عبد المنعم مسعد: الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،١٩٨٨، ص هـ

[١٣]) احمد محمد ناصر الدغمي: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة وأثره على الاستقرار السياسي والتنمية "دراسة حالة تركيا، لبنان ٢٠٠٢-٢٠١٨"، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٠

[١٤]) ريهام مصطفى مجدي صفوت رؤوف: التحول الديمقراطي وتأثيره على الاستقرار السياسي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق ،٢٠١٩

[١٥]) وضاح إحسان أحمد: الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية ،٢٠١٩

[١٦]) عبد العزيز عقيل محسن الحسيني: التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة ،٢٠١٩

[١٧]) محمد عبد الله محمد الحورش: الربيع العربي وأثره على الاستقرار السياسي في اليمن ٢٠١٠-٢٠١٥، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا ،٢٠١٧

[١٨]) ميثاء سليمان الصوالحة: أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥

[١٩]) محمد حسن عبد الحليم: التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،٢٠١٤

[٢٠]) محمد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، عمان ،٢٠٠٧، ص١٠٩

[٢١]) عبدالله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع "النظرية السوسيولوجية المعاصرة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،٢٠١٠،ص١٤

[٢٢]) صابر عبد ربة: الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص٥٢

[٢٣]) عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع "النظرية السوسيولوجية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٥٠

[٢٤]) سمير نعيم احمد: النظرية في علم الاجتماع "دراسة نقدية "، دار الهاني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠٠٦، ص٢٠٠-٢٠١

[٢٥]) على عبد الرازق جلبي: أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٥١

[٢٦]) صابر عبد ربه: الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، مرجع سبق ذكره، ص٦٤-٦٥

[٢٧]) ميادة القاسم: مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع" دراسة سوسيولوجية تحليلية"، بحث منشور: في المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة ماردين، كلية الآداب، العدد٣١، ٢٠٢١، ص٥٤٠

[٢٨]) محمد سرحان على المحمودي: مناهج البحث العلمي، مكتبة الوسيط للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٢، ٢٠١٩، ص٥٦

[٢٩]) أميمة محمد السيد أبو الخير: تصورات المثقفين المصريين لمشكلات المجتمع المصري" دراسة استطلاعية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٠، ص١٤٣

[٣٠]) أميمة محمد السيد أبو الخير: تصورات المثقفين المصريين لمشكلات المجتمع المصري" دراسة استطلاعية"، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٧

[٣١]) ايهاب احمد محمد اسماعيل: إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، كلية الآداب، المجلد ٤٥، ٢٠١٧، ص٩٨

[٣٢]) أماني محمود على محمد حسن: الفقر والوعي السياسي " دراسة ميدانية مقارنة في مدينة الإسماعيلية، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ٢٠١٩، ص١٩٧

[٣٣]) عمر بدر حصيد البطانية: الشخصية العربية وأثرها في الاستقرار السياسي" الأردن دراسة حالة"، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢١، ص٣٣٢

[٣٤]) علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي: الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن " دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٦، ص٢٥٨

[٣٥]) سعد الدين العثماني: الوسطية في الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره، ص١

[٣٦]) محمد شلبي: الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند "دراسة مقارنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد١، ١٩٩٠، ص٢٩٤

[٣٧]) ميثاء سليمان الصوالحة: أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥، ص ط

[٣٨]) أميمة محمد السيد أبو الخير: تصورات المثقفين المصريين لمشكلات المجتمع المصري" دراسة استطلاعية"، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٧

[٣٩]) عبد الغني تيسير محمد الخلايلة: دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية" دراسة مستقبلية الأردن دراسة حالة"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠٢٠، ص٧٣

[٤٠]) غرمه محمد البشير: دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي " دراسة حالة تونس"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٢٠٥

[٤١]) مصعب شنين: أثر الاستقرار السياسي علي التنمية السياسية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص١٩

[٤٢]) محمد حسن دخيل: التداول السلمي للسلطة بين النظم السياسية المعاصرة والنظام السياسي الاسلامي، بحث منشور: في مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، آداب الكوفة، مجلد١٢، عدد٤٢، ٢٠٢٠، ص٣٢٦

[٤٣]) ميثاء سليمان الصوالحة: أثر الاصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الأدرن ٢٠١٠-٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص١١٢

[٤٤]) سهيلة هادي: الاستقرار السياسي " دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، مجلة دراسات وابحاث، مجلد١٠، العدد٣٢، ٢٠١٨، ص١٤٠

[٤٥]) حسن علوان البيج: المشاركة السياسية "الأهمية، الأنماط، الابعاد "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، المانيا، ٢٠٢٠، ص٥٤

[٤٦]) أحمد ناصوري ياسر سمرة: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسية العامة، بحث منشور: في مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٣٧، العدد٢، ٢٠١٥، ص٣٨٦

[٤٧]) منال محمود كريم حموري: دور الاحزاب السياسية الاردنية في المشاركة السياسية الدورتين البرلمانيتين السابعة عشر والثامنة عشر ٢٠٢٠-٢٠١٣"دراسة حالة"، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٠، ص٧٩

المراجع:-

أ- معاجم وموسوعات علمية:-

١- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج٤١، ١٩٨١

ب- الكتب:-

٢- ثامر كامل محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي، عمان،٢٠٠٤

٣- حسن علوان البيج: المشاركة السياسية "الأهمية، الأنماط، الابعاد "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، المانيا، ٢٠٢٠

٤- ريتشار هيجوت: نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبدالرحمن ومحمد عبد الحميد ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان ، ٢٠٠١

٥- سمير نعيم احمد: النظرية في علم الاجتماع "دراسة نقدية "، دار الهاني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠٠٦

٦- صابر عبد ربه: الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، دار الوفاء، الاسكندرية،٢٠٠٢

٧- عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع "النظرية السوسيولوجية المعاصرة"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠

٨- على عبد الرازق جلبي: أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩

٩- كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ،١٩٨٧

١٠-محمد سرحان على المحمودي: مناهج البحث العلمي، مكتبة الوسيط للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٢، ٢٠١

١١-محمد ضياء الدين محمد: الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان " الجبهة الإسلامية نموذجا"، دار الألوكة،عمان، ٢٠١٣

١٢-محمد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، عمان،٢٠٠٧

١٣-منار محمد الرشوانى: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات ، ٢٠٠٣

١٤-نفين عبد المنعم مسعد: الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،١٩٨٨

ج-الرسائل العلمية:-

١٥-احمد محمد ناصر الدغمي: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة وأثره على الاستقرار السياسي والتنمية "دراسة حالة تركيا، لبنان ٢٠٠٢-٢٠١٨"، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، كلية الدراسات العليا،٢٠٢٠

١٦-أماني محمود على محمد حسن: الفقر والوعي السياسي " دراسة ميدانية مقارنة في مدينة الإسماعيلية، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ٢٠١٩

١٧-أميمة محمد السيد أبو الخير: تصورات المثقفين المصريين لمشكلات المجتمع المصري" دراسة استطلاعية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٠

١٨–ريهام مصطفى مجدي صفوت رؤوف: التحول الديمقراطي وتأثيره على الاستقرار السياسي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق ،٢٠١٩

١٩–عبد العزيز عقيل محسن الحسيني: التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة ،٢٠١٩

٢٠–عبد الغني تيسير محمد الخلايلة: دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية" دراسة مستقبلية الأردن دراسة حالة"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠٢٠

٢١–علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي: الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن " دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٦

٢٢–عمر بدر حصيد البطانية: الشخصية العربية وأثرها في الاستقرار السياسي" الأردن دراسة حالة"، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢١

٢٣–غرمه محمد البشير: دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي " دراسة حالة تونس"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق العلوم السياسية، ٢٠١٥

٢٤–محمد حسن عبد الحليم: التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،٢٠١٤

٢٥–محمد عبد الله محمد الحورش: الربيع العربي وأثره على الاستقرار السياسي في اليمن ٢٠١٠–٢٠١٥، رسالة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا ،٢٠١٧

٢٦–مصعب شنين: أثر الاستقرار السياسي علي التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قصدى مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسة،٢٠١٣

٢٧–منال محمود كريم حموري: دور الاحزاب السياسية الاردنية في المشاركة السياسية الدورتين البرلمانيتين السابعة عشر والثامنة عشر ٢٠٢٠–٢٠١٣"دراسة حالة"، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٠

٢٨–ميثاء سليمان الصوالحة: أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١٠–٢٠١٤، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥

٢٩–نفين مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٤

٣٠– وضاح إحسان أحمد: الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية ،٢٠١٩

د- **دوريات ومجلات علمية:-**

٣١- أحمد شحاذه محمد: طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد٦، العدد٦٥، ٢٠٢١

٣٢- أحمد ناصوري ياسر سمرة: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسية العامة، بحث منشور: في مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٣٧، العدد٢، ٢٠١٥

٣٣- ايهاب احمد محمد اسماعيل: إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، كلية الآداب، المجلد ٤٥، ٢٠١٧

٣٤- سهيلة هادي: الاستقرار السياسي " دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، مجلة دراسات وابحاث، مجلد١٠، العدد٣٢، ٢٠١٨

٣٥- محمد حسن دخيل: التداول السلمي للسلطة بين النظم السياسية المعاصرة والنظام السياسي الاسلامي، بحث منشور: في مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، آداب الكوفة، مجلد١٢، عدد٤٢، ٢٠٢٠

٣٦- محمد شلبي: الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند "دراسة مقارنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد١، ١٩٩٠

٣٧- ميادة القاسم: مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع" دراسة سوسيولوجية تحليلية"، بحث منشور: في المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة ماردين، كلية الآداب، العدد٣١، ٢٠٢١

هـ - **تقارير واحصائيات رسمية مقالات:-**

٣٨- بهاء الدين مكاوي: الاستقرار السياسي مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه، مقال منشور في جريدة الصحافة، بتاريخ ٢٨اغسطس ٢٠١٧، متاح على الموقع الإلكتروني: http:// Alsahafasd.com

٣٩- سعد الدين العثماني: الوسطية في الاستقرار السياسي ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد٢٩٨٢، الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٠ متاح على الموقع الإلكتروني: - http://www.alwasatnews.com